

أقامت احتفالية خاصة بمشاركة بيت السدو في مقرها الرئيسي «زين» تحفل مع موظفيها بالأعياد الوطنية



وليد الخشتي مع موظفي الشركة في جانب من الاحتفال

احتفلت «زين» أكبر شبكة اتصالات في الكويت بالأعياد الوطنية مع موظفيها، وجاء الاحتفال وسط أجواء عائلية رائعة بحضور قياداتها التنفيذية وعدد كبير من الموظفين والعاملين.

وذكرت الشركة في بيان صحفي أن الاحتفال الذي نظمته في مقرها الرئيسي يشهد مشاركة ومساهمة فاعلة من بيت السدو، وهو ما أسس الأجواء الاحتفالية العديد من المظاهر الوطنية، مبيته أن الموظفين استمتعوا بوجود المعروضات التي تعود للتراث الكويتي القديم، والتي تمثل لكل مواطن عطر الزمن الجميل.

وكشفت «زين» أن هذه الاحتفالية جاءت في إطار مشاركتها فرحة موظفيها بالأعياد الوطنية، حيث نظمت العديد من الفعاليات والأنشطة التي أضفت مزجاً رائعاً من الإحساس الوطني بين موظفيها.

وأفادت بانها لا تتوانى في انتهاز أي فرصة

«التجاري»: مؤسسة عبدالله دشتي تفوز بـ 100,000 دينار



الفائز متمسلا شيخ الجائزة

أعلن البنك التجاري عن انضمام مؤسسة عبدالله يوسف دشتي للتجارة إلى قائمة الفائزين بجائزة الـ 100,000 دينار في سحب «حساب النجمة» والذي أقامه البنك على الجائزة الكبرى وقدرها 100,000 دينار بمناسبة احتفالات الكويت بالعيد الوطني وعيد التحرير، حيث تم إعلان النتائج في السحب الذي أجراه البنك في المبنى الرئيسي تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة. وبهذه المناسبة، استقبل المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد سيمون كليمنتس ممثل المؤسسة محمد عبدالله دشتي مقدماً له الشكر والتهنئة وشكر وتقدير المؤسسة لإدارة البنك على جهودها المتواصلة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات جميع عملائه من الأفراد والشركات، مشيراً إلى أن المؤسسة تحتفظ بعلاقات عمل مصرفية قوية مع البنك التجاري نظراً لما يقدمه البنك من خدمات مصرفية مميزة للشركات والأفراد.

الجدير بالذكر أن حساب النجمة يؤهل عملاءه للفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار، بالإضافة إلى تاهل عملائه للدخول في السحوبات الكبرى التي يجريها البنك خلال العام والتي تبلغ قيمة كل منها 100,000 دينار.

«الوطني» يعرّف طالبات ثانوية أم الحارث الأنصارية على العمل المصرفي



صورة جماعية لطالبات ثانوية أم الحارث الأنصارية

استضاف بنك الكويت الوطني مجموعة من طالبات ثانوية أم الحارث الأنصارية في المقر الرئيسي للبنك، وذلك في زيارة ميدانية للتعرف عن قرب على العمل المصرفي وأسلوب عمل إدارات البنك المختلفة والقاعة المصرفية. وكان في استقبال الطلبة مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر الذي رافقهم في جولة تعريفية، وقال الباقر «إن الطلبة أبدوا اهتمامهم بما يقدمه الوطني من خدمات ومنتجات خصوصاً في حسابي الأزرق والشباب اللذين يقدمان مزايا عديدة لطلبة الثانوي والجامعات والمعاهد».

وأضاف الباقر «إن إقامة الوطني لهذه الزيارات والجولات التعريفية ورعايته للأنشطة الطلابية تأتي من منطلق حرصه على التواصل مع المؤسسات التعليمية والاهتمام بشريحة الشباب، ويتجلى ذلك من خلال توفير البنك لعدد من الفرص الوظيفية لطلبة التدريب الميداني، وإقامة البرنامج الصيفي لتوظيف شباب حساب الأزرق».

وفي نهاية الجولة عبر الطلبة عن شكرهم لبنك الكويت الوطني على هذه الاستضافة التي أتاحت لهم فرصة التعرف على مختلف أنشطة البنك ومجالات العمل داخل الإدارات.



يعقوب الباقر

في تقريرها عن واقع ومستقبل التمويل الإسلامي بها

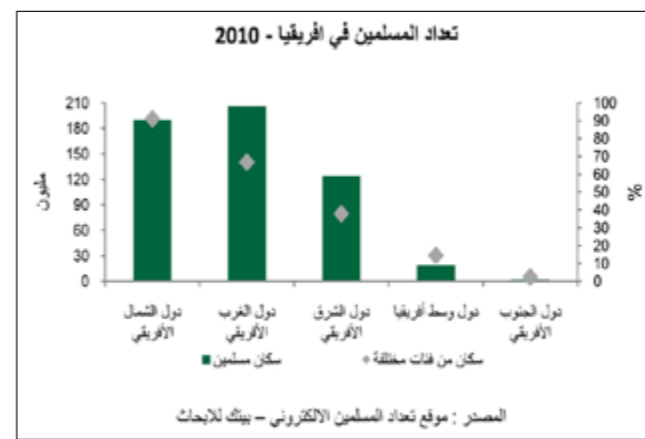
«بيتك للأبحاث»: 38 مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية تعمل في أفريقيا

نفسها كمراكز التمويل الإسلامي في أفريقيا.

● ثاني أكبر تعداد سكاني للمسلمين في العالم يتواجد في أفريقيا، حيث يبلغ عدد المسلمين في القارة 540 مليون نسمة أو ما نسبته 52,4% من سكان القارة هم من المسلمين.

الفرص	المؤسسون والمحتفلون في السوق
المؤسسات المالية الإسلامية سواء البنوك أو التوفاق الإسلامية للبنوك التقليدية ستقوم بتأسيس والبدء في عمليات التمويل الإسلامي في أفريقيا.	المؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية
المستثمرون الأجانب من المناطق الجغرافية المختلفة والذين يسعون لاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سيسثمرون في الأصول والشركات الأفريقية، وسيسعون للاستفادة من مصادر تمويل جديدة من خلال تموليات وإصدارات الصكوك.	المستثمرون الأجانب
البنوك الأفريقية ستقدم مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية والتمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات للشركات والمؤسسات والأفراد من أصحاب الفواتير في المنطقة.	البنوك المحلية
تأسيس الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فضلاً عن فئات الأصول البديلة مثل السلع الأساسية والبنية التحتية.	مدبرو الصناديق
توفير منصات أعمال إسلامية لمصدري الأوراق المالية المحلية والدولية من الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.	شركات الوساطة المحلية
توفر المؤسسات المالية الأفريقية خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتميز بالمعايير الأخلاقية، وتوافق هذه المنتجات للعملاء من المسلمين وغير المسلمين في أفريقيا.	المؤسسات المالية المحلية

المصدر: بيتك للأبحاث



المخاطر والتحديات التي تعين التغلب عليها بالنسبة للمصارف الإسلامية للتوسع في أفريقيا تشمل ما يلي:

● النقص في الموظفين المؤهلين وذوي المهارات في مجال التمويل الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئات المصرفية والمالية بحاجة إلى أن تصبح أكثر دراية مع مبادئ وممارسات عمليات التمويل الإسلامي لتمكينها من اتخاذ الأحكام المناسبة الإشرافية والتنظيمية.

● عدم وجود وعي للتمويل الإسلامي. وبشكل أكبر في مجالات التسويق والمنتجات والتثقيف والتوعية، وهي ضرورية للمساعدة على التغلب على أي رفض لفكرة التمويل الإسلامي قد يحدث من جهة العملاء.

● الاستغلال وغامبيا لديها بالفعل اللوائح التنفيذية التي تحكم المصارف الإسلامية، في حين أن العديد من البلدان الأخرى في مراحل مختلفة من صياغة المبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة. ومع ذلك، فإنه من أهم الأمور التي ينبغي القيام بها هي عمل هيكل مميز للنواحي التنظيمية والتشريعية، ورقابة صارمة لإدارة المخاطر، فضلاً عن أطر الهيكلية اللازمة للحوكمة والالتزام بصناعة التمويل الإسلامي مما يؤدي إلى تعزيز نموها وإزدهارها.

● عدم وجود البنية التحتية مثل الأسواق المالية الإسلامية، والتي تساعد في توفير السيولة في النظام المصرفي الإسلامي، فضلاً عن عمليات التكافل لحماية الاستثمارات في البنوك الإسلامية ضد المخاطر غير المتوقعة.

● معظم البلدان الأفريقية لا تملك تشريعات ضريبية متعلقة بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية والمنتجات، وإذا ما لم تحل هذه المعضلة، فإن هذا سيؤدي لتأخير تطوير التمويل الإسلامي في بقية القارة. وقد اعترفت بعض بلدان مثل جنوب أفريقيا وبنجيريا بالحاجة إلى وضع المصرفية الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية.

● في بعض البلدان الأفريقية، فإن حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، جعلت من الصعب تمويل شراء المنازل. كما أن النمو في قروض وتمويلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرض لعرقلة ليس فقط من قبل عدم الاستقرار السياسي ولكن الاعتماد القوي على عدد من المواد الخام القليلة.

أوغندا، حيث قام البنك المركزي الأوغندي بتعديل الأنظمة المصرفية للسماح بإقامة وتأسيس بنوك إسلامية في البلاد.

في جنوب القارة، يشكل المسلمون نسبة 2,3% أو ما تقدره 1,3 مليون من السكان في جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإن نسبة الذين يستخدمون المصرفية الإسلامية في تعاملاتهم تقدر بين 10% و15% فقط من مجموع السكان المسلمين في الدولة. ويوجد حالياً ثلاث مؤسسات تتعامل بالمصرفية الإسلامية، إحدى هذه المؤسسات هي مؤسسة مالية إسلامية متكاملة، فيما تعمل مؤسسات بنظام التوفاق الإسلامية، ويعد بنك البركة، الذي تأسس في جنوب أفريقيا في عام 1989، هو البنك الإسلامي الأول في البلاد. وتمثل مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حالياً نسبة تتراوح بين 1 و2% من مجموع الأصول البنكية في جنوب أفريقيا.

أفاق الصناعة المصرفية الإسلامية في جنوب أفريقيا مشرقة، نظراً لاختلاف المتغيرات التي اتخذتها الجهات التنظيمية لتنمية هذه الصناعة ومنها: (1) أن جنوب أفريقيا حالياً تعمل لكل إدخال قوانين الحياض الضريبي لكل من عمليات المضاربة، المرابحة والمشاركة المتناقضة، (2) تسعى وزارة الخزانة الوطنية لتحقيق الرؤية بأن تصبح جنوب أفريقيا محورا مركزيا لتطوير المنتجات الإسلامية، كما تسعى لضمان البدء في تنفيذ مثل هذه المنتجات المصرفية في الأسواق الأفريقية، ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في السوق الجنوب أفريقي تشمل زيادة المنافسة، وعدم وجود انتشار جغرافي جيد.

الفرص

من المتوقع أن تكون البنوك الإسلامية ومنتجاتها أكثر شعبية في أجزاء من أفريقيا وفقاً لأعلى تمركز من المسلمين مثل شمال أفريقيا، وأجزاء كبيرة من غرب أفريقيا وجنوب الساحل الشرقي. ومن المتوقع أيضاً للمصارف الإسلامية أن تصبح جذابة في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة من رجال الأعمال المسلمين

أثناء القارة، وهناك حالياً ما يقرب من 38 مؤسسات مالية إسلامية عاملة في أفريقيا.

وتشكل كينيا من بين البلدان الأفريقية زمام المبادرة في الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد استمر الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية في النمو بشكل كبير، وقد كانت المصارف بطيئة في تقديم مثل هذه الخدمات، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم وجود خبرة في التمويل الإسلامي ومنتجاته.

تمثل شمال أفريقيا سوقاً كبيراً وغير مستغل حتى الآن لـ 190 مليون شخص أو 91% من سكان هذه المنطقة من المسلمين. باستثناء السودان حيث يشكل المسلمون نسبة 70% من معدل الكثافة السكانية، إلا أن الأنظار صوبية نحو سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في شمال أفريقيا، مع أنه لا يزال إقبال المستهلكين للخدمات المصرفية التقليدية أكبر. إلا أننا نتوقع ما قد يطرأ من أشياء قد تطغى تخيير الأوضاع نحو الأمام، نظراً لقوانين جديدة شرعت من قبل الحكومات.

على سبيل المثال، قرر بنك المغرب المركزي في عام 2007 أن يأنزح أنواع معينة من المنتجات المالية الإسلامية أطلق عليها «مسمى «المنتجات المالية البديلة»، استجابة لطلب المستهلكين». هذا وقد تم تأسيس بنوك إسلامية في كل من مصر والجزائر وتونس، إضافة إلى نواقل إسلامية في مصر والمغرب والجزائر، وفي 2011 وافق بنك السودان المركزي على طلب مصرف أبو ظبي الإسلامي بفتح فرع في السودان.

هذا، وشهدت غرب أفريقيا تطورا في الصناعة المصرفية الإسلامية في بنجيريا. حيث أن تعليمات ونصوص قانون البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في بنجيريا لعام 1991، بصيغته المعدلة، ينص على إنشاء مصارف إسلامية في بنجيريا. وتبع هذا الموافقة التي نوافقت إسلامية في عام 1992 لتشغيل نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية ولا يزال يعمل مع بنك «بي انش بي». وفي يونيو 2011، أصدر بنك بنجيريا المركزي آخر الإرشادات البنكية للمصارف الإسلامية ووافق على منح تصريح مصرفي لبنك

كشفت تقرير أعدته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن واقع ومستقبل مؤسسات وبنوك التمويل الإسلامي في أفريقيا، أن الفرص عديدة ومتنوعة لنمو صناعة المصرفية الإسلامية في القارة السمراء خاصة في دول الشمال الأفريقي ودول أخرى مثل كينيا وبنجيريا والسنتغال وجنوب أفريقيا حيث تعد الأخيرة سوقاً واعدة للمعاملات المالية الإسلامية وفق الشريعة.

وأشار التقرير إلى أن القارة الأفريقية تستحوذ على 38 مؤسسة مالية إسلامية تعمل على أراضيها وأن معظم دول القارة قد غيرت من تشريعاتها لتسمح بعمل البنوك الإسلامية كما تسعى دول بعينها مثل كينيا وبنجيريا لتكون مراكز مهمة للصناعة الناشئة على مستوى القارة.

لكن التقرير يشدد على مجموعة من العوامل مازالت تعيق انتشار الخدمات المالية وأعمال المصرفية الإسلامية في أفريقيا ومن أبرزها ضعف الكوادر البشرية والبنية التحتية وتدني العوائد على بعض المشاريع وضعف الضمانات، ورغم ذلك فإن المصارف الإسلامية أمامها فرصة كبيرة في قطاع التجزئة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشاريع التطوير العقاري.

وفيما يلي تفاصيل التقرير:

رغم أن السودان يعتبر البلد الأفريقي الوحيد الذي يهيكل اقتصاده ونظامه المالي ليكون متوافقاً مع تعاليم الشريعة الإسلامية، إلا أنه في السنوات الأخيرة، شهدت القارة المزيد من الدعم لعمليات التمويل الإسلامي، وترتكز على العوامل التالية:

● زيادة الوعي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وهي تلك الدول الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، ونما هذا الوعي بدعم من علاقات التجارة المتنامية مع دول الشرق الأوسط.

● الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات من قبل المسلمين المتزايد عددهم.

● زيادة الطلب على الطريقة القيمة التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية من الأخلاقية في مشاريع المخاطر، ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

● التدابير المتخذة من قبل بعض الحكومات لاستعراض وإصلاح القوانين المصرفية الخاصة بالمساحم للمؤسسات المالية الإسلامية ما يؤدي إلى إثبات وجودها وإزدهارها.

النمو والتطور

على الرغم من بدء العمل المصرفي الإسلامي في مصر منذ عام 1960، إلا أن هذه الصناعة لا تزال في مراحلها الأولى في كافة